

## المحاضرة الثالثة الحكومات المحلية الكورس الثاني بعنوان (كيفية تنظيم الحكومات المحلية)

ثالثا: تجربة الحكم المحلي في اليابان

شكل الحكم الذاتي المحلي جانبا أساسيا من نظام الحكم الديمقراطي في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وادد دستور اليابان على موقع الحكم الذاتي المحلي ضمن مؤسسات الدولة وضمان الحكم المحلي من خلال تفويض السلطة على نطاق واسع من الشؤون الإدارية والتشريعية، وصدر قانون الحكم الذاتي المحلي عام ١٩٤٧ ونص على المواد الأكثر أهمية فيما يتعلق بالحكم المحلي، وفي عام ١٩٩٩ صدر قانون اللامركزية الشامل والذي منح حكم ذاتي واستقلال أكثر الى المناطق المحلية.

وتمتاز العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية بكونها علاقات معتمدة ومكاملة بصورة مشتركة ، وتتجسد الوحدات الإدارية في ثلاثة مستويات (الحكومية - الوحدات الإقليمية والوحدات الأساسية) ، ويتكون نظام الحكم الذاتي المحلي في اليابان من اثنين من الإدارات هما سلطات الولايات التي تشكل الوحدات الإقليمية والأخرى البلديات التي تشكل الوحدات الأساسية للإدارة العامة، وتتكون اليابان من (٤٧) ولاية و (٣٢٠٠) بلدية ، وينتخب في النظام الياباني للحكم الذاتي المحلي السكان مباشرة رئيس إدارة عامة محلية وأعضاء جمعية ، ومن حق السكان طلب استدعاء الرئيس او حل الجمعية ، كما يمتلك السكان الحق في طلب النص او التنقيح او ابطال التشريعات الصادرة من الجمعية المحلية ، ويمتلك رئيس الحكومة المحلية والجمعية سلطة متساوية وهما مسؤولان مباشرة امام السكان.

اما بالنسبة لإيرادات الوحدات المحلية في اليابان فان ثلث العائدات تأتي من الضرائب المحلية التي تشكل مصادر مستقلة للدخل بالإضافة الى الإعانات المالية الوطنية التي تستعمل لاشغال عامة واسعة النطاق.

\* كيفية تنظيم الحكومات المحلية:

- تكمن النقطة الأساسية هنا في ان أسلوب تنظيم الحكومة المحلية او الإدارة المحلية يختلف من دولة لأخرى تبعا لظروف تلك الدولة من الناحية السياسية والإدارية والبيئية ويعتبر هذا الاختلاف مسألة طبيعية اذ لا يوجد تنظيم موحد للحكومات المحلية.

\* كيفية تنظيم الهيئات المحلية:

يقوم تنظيم الهيئات المحلية على معايير لعل أبرزها:

- وجود اختلاف جوهري واساسي بين هيئات الحكومة المركزية وهيئات الإدارة المحلية (الاختلاف).

- وجود تشابه بين تنظيم هيئات الحكومة المركزية وهيئات الإدارة المحلية (التشابه).

والمرافق اللامركزية تستقل في مباشرة عملها عن السلطة المركزية لكن ذلك لا يعني الاستقلال التام للهيئات المحلية عن السلطات المركزية اذ يبقى نوع من الرقابة التي تمارسها السلطة المركزية على الهيئات اللامركزية بموجب قوانين تحكم هذه العلاقة.

١- الدمج الكلي للهيئات والأجهزة المحلية:

في هذا الأسلوب تكون هناك هيئة وحيدة مسؤولة عن إدارة وتنظيم شؤون الإدارة المحلية ولنا في التجربة البريطانية عن الإدارة المحلية خير مثال اذ يكون المجلس المحلي في كل أنواع ومستويات الإدارة المحلية مسؤول مسؤولية مباشرة عن إدارة هذه الشؤون فلا يوجد هناك رئيس للوحدة الإدارية فالوحدة الإدارية في إنكلترا بلا رئيس يرأسها ويكون مسؤولا عنها ، كما لا يوجد مجلس تنفيذي او هيئة تقوم بتنفيذ قرارات المجلس المحلي ولذلك يعد المجلس المحلي هو الهيئة الوحيدة الموجودة في الإدارة المحلية فهو هيئة تقريرية وتنفيذية وتمارس مهمة الرقابة والمساءلة للإدارات التابعة لها ويتحدد دورها كالاتي:

- القرارات المحلية تصدر باسم المجلس المحلي.

- يقوم بتنفيذ هذه القرارات بواسطة الموظفين التابعين وامامه بحسب اختصاصاتهم.

- مراقبة ومساءلة الموظفين في الإدارات المحلية في حالة تأخير التنفيذ او سوء الإدارة او وجود مخالفات إدارية ومالية او غيرها.

ويقوم هذا الأسلوب على دمج جميع الاختصاصات (تشريع - تنفيذ - رقابة - تقرير) مع دمج منصب رئيس الوحدة الإدارية مع منصب رئيس المجلس المحلي.

٢- الدمج الجزئي للهيئات المحلية:

ويقوم على أساس دمج الاختصاصات جميعها (تشريع - تنفيذ - تقرير - رقابة) بيد مجلس واحد يرأسه شخص واحد ويكون المجلس المحلي المسؤول الأول عن:

- إدارة وتنظيم الشؤون المحلية.

- يعمل كجهاز تقرير ومراقبة.

- المجلس يصدر قرارات.

- بالإضافة الى مراقبة الجهاز التنفيذي وله حق توجيه اللوم وسحب الثقة للأجهزة الإدارية التنفيذية في حالة سوء الإدارة او عدم تنفيذها لقراراته.

اما رئيس المجلس المحلي فهو رئيس الوحدة الإدارية بحكم وظيفته المعين من قبل الحكومة المركزية والمسؤول امامها مباشرة عن كل ما يحدث في وحدته الإدارية باعتباره موظفا تابعا لها، وبذلك تتمثل فيه ظاهرة الازدواج الوظيفي والذي له صفتان ويقوم بوظيفتين:

أ- هو رئيس الوحدة الإدارية ويمثلها امام الجهات المختلفة وبذات الوقت يعتبر رئيس المجلس المحلي.

ب- يقوم بتنفيذ قرارات المجلس المحلي بواسطة الموظفين المركزيين والمحليين في تلك الوحدة كل في مجال اختصاصه.

وهنا لابد من الإشارة الى ان المجلس المحلي يتكون من نوعين من الأعضاء المنتخبين بواسطة السكان المحليين ولهم الأكثرية في المجلس والأعضاء المعينين بحكم الوظيفة وهو رؤساء الدوائر العاملين في الوحدة الإدارية.

ويقوم هذا الأسلوب على فصل الاختصاصات والصلاحيات مع دمج المناصب أي دمج منصب رئيس الوحدة الإدارية مع منصب رئيس المجلس المحلي.

٣- الفصل الكلي للهيئات المحلية:

يقوم هذا الأسلوب على الفصل بين السلطات المحلية اسوة بالفصل بين السلطات على الصعيد المركزي، ومن الأمثلة على هذا النظام اليابان اذ يتكون نظام الإدارة المحلية في اليابان من جهازين الأول المجلس المحلي في العاصمة طوكيو ويتكون من (١٢٧) عضوا يتم اختيارهم جميعا عن طريق الانتخاب المباشر لمدة (٤) سنوات وواجبه الأساس اتخاذ القرارات التشريعية

والتعليمات المحلية والموافقة على الموازنة وتعيين مساعد حاكم طوكيو وتحديد الضرائب والرسوم المحلية والمراقبة على الاعمال المالية والإدارية واللجان التنفيذية المختصة.

اما الجهاز التنفيذي فيتشكل من الحاكم وتكون السلطة الفعلية بيد الحاكم الذي له:

أ- حق الاشراف.

ب- تمثيل حكومة العاصمة طوكيو.

ويتم اختيار الحاكم عن طريق الانتخاب من قبل المواطنين لمدة ( ٤ ) سنوات ويفوض بعض الصلاحيات الوزارية المركزية لتنفيذ بعض الوظائف باعتباره مندوب الحكومة المركزية وله الحق في ان لا يصادق على بعض قرارات المجلس وطلب إعادة النظر فيها وحق الاعتراض او الرفض لبعض الإجراءات، وللمجلس المحلي ان يتخذ قرار بسحب الثقة عن الحاكم وعليه في هذه الحالة ان يعلن حل المجلس خلال ( ١٠ ) أيام او يعزل من منصبه.

٤ - الفصل الجزئي للهيئات المحلية:

يكون تنظيم المجلس المحلي المنتخب من قبل المواطنين مباشرة ويقوم المجلس باختيار رئيس المجلس من بين اعضاءه بالإضافة الى اختيار هيئة الرئاسة والمعاونين للرئيس، ويكون الواجب الأساس للمجلس المحلي:

- اصدار القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية.

- مراقبة الجهات التنفيذية ومحاسبتها بل ومساءلتها.

في حين ان المجلس التنفيذي يتشكل برئاسة رئيس الوحدة الإدارية ورؤساء الدوائر العاملين في تلك الوحدة، ويقوم هؤلاء بتنفيذ قرارات المجلس المحلي كل في مجال اختصاصه وتحت اشراف ومسؤولية رئيس الوحدة الإدارية الذي هو رئيس المجلس التنفيذي (أي المحافظ) يعين ويعزل وينقل بقرار من الحكومة المركزية ويكون مسؤولا امامها فقط.

ويقوم هذا الأسلوب على فصل الاختصاصات والصلاحيات وتركيزها بالمجلس المحلي في العاصمة مع توزيع المناصب التنفيذية على الوحدات المحلية.

